

مدى قدرة الشركات على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1) دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء الماليين والمحاسبين في الشركات العاملة في مدينة أربيل/ إقليم كردستان/ العراق

م.م. مالك محمد توفيق فاضل، قسم المحاسبة، جامعة صلاح الدين، كردستان العراق

م.م. أردلان اسماعيل حامد، قسم المحاسبة، جامعة صلاح الدين، كردستان العراق

أ.م.د. باسمه فالح النعيمي، قسم المحاسبة والإدارة، جامعة كويه، كردستان العراق

مخلص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على آراء المدراء الماليين والمحاسبين حول مدى قدرة الشركات العاملة في مدينة أربيل/ إقليم كردستان/ العراق على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي "تبني" المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمرة الأولى"، وذلك من خلال التعرف على مدى امتلاك المعنيين في الشركات عينة البحث الإدراك والوعي لمفهوم وأهمية تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، تشخيص أبرز المقومات الأساسية اللازم توفرها لتطبيق المعيار، واستكشاف أبرز المعوقات التي تحدّ دون قدرة هذه الشركات على تطبيق المعيار، وقد تم استخدام الاستبانة للحصول على بيانات الدراسة وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ولتحقيق أهداف البحث تم تطبيق اختبار (One-Sample t-test) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، وقد أظهرت نتائج البحث من خلال التحليلات الإحصائية وجود الإدراك والوعي لمفهوم وأهمية المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، والحاجة إلى توفر مجموعة من المقومات اللازمة لتطبيق المعيار، فضلاً عن وجود مجموعة من المعوقات التي تحدّ من قدرة هذه الشركات على تطبيق المعيار.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية للإبلاغ المالي، مجلس معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمرة الأولى.

1. مقدمة

العراق سيكون على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2021 استناداً للكتاب المرقم (27800/5/5/2) في 2017/12/14. إن المعيار الذي يتعامل مع اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمرة الأولى هو المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1)، والهدف من هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي أول قوائم مالية للمنشأة معدّة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتقاريرها المالية الأولية لجزء من الفترة التي تشملها تلك القوائم المالية، على معلومات ذات جودة عالية تكون شفافة للمستخدمين وقابلة للمقارنة عبر جميع الفترات المعروضة، وتقدم نقطة بداية مناسبة للمحاسبة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ويمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع، ومع انتقال العديد من البلدان إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، فإن هناك حاجة إلى المؤهلات العلمية والخبرة والعملية لكيفية اعتماد وتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمرة الأولى، لذا جاء هذا البحث لاستكشاف مدى إدراك المعنيين بإعداد القوائم المالية في الشركات، لمفهوم وأهمية تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1).

لا يزال المحاسبون في العديد من البلدان يستخدمون معايير المحاسبة المحلية الخاصة بهم، لكنهم يبحثون في إمكانية التغيير إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، لأن عدداً أكبر من البلدان يستخدم معايير الإبلاغ المالي الدولية، وهذا يعني أنه يمكنهم الوصول إلى المزيد من أسواق رأس المال، فالمعايير الدولية للإبلاغ المالي تم إصدارها ونشرها لإنتاج معلومات مالية عالية الجودة تسهل الاستثمار والقرارات الاقتصادية الأخرى عبر الحدود، مما يؤدي إلى كفاءة السوق وتخفيض تكلفة رأس المال، وانطلاقاً من هذه الفكرة أصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية التابع لديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق في الجلسة الأولى لعام 2018 المنعقدة في 2018/2/25 قرار تبني معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية¹ في الشركات وبشكل تدريجي، ويكون البدء بهذه العملية من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي الأول (IAS 1) "عرض البيانات المالية"، ومعيار المحاسبة الدولي الثامن (IAS 8) "السياسات المحاسبية والتغييرات بالتقديرات المحاسبية والأخطاء"، مع الإشارة إلى أن سرعان تطبيق معايير المحاسبة الدولية في

- وما المقومات الأساسية اللازم توفرها لتطبيق هذا المعيار، وهل توجد معوقات أو صعوبات تحدّ من قدرة هذه الشركات على تطبيق المعيار!
2. منهجية البحث ودراسات سابقة
- 1.2: منهجية البحث
- 1.1.2 مشكلة البحث
- هناك معوقات تحدّ من قدرة الشركات العاملة في مدينة أربيل على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

3.1.2 أهداف البحث

- التعرف على المعايير الدولية للإبلاغ المالي، نشأتها ومراحل تطورها.
- تحديد أهم خصائص المعايير الدولية للإبلاغ المالي، و مراحل تطبيقها.
- استعراض أهم جوانب المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.
- استكشاف مدى امتلاك المعنيين في الشركات العاملة في مدينة أربيل للإدراك والوعي لمفهوم وأهمية تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.
- تشخيص أبرز المقومات الأساسية اللازم توفرها كي تتمكن الشركات العاملة في مدينة أربيل من تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.
- استكشاف أبرز المعوقات التي تحدّ من قدرة الشركات العاملة في مدينة أربيل على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.

4.1.2 أهمية البحث

- الأهمية العلمية: تظهر أهمية البحث في تناوله لأهم خطوة في تبني وتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في المنشآت، وهي تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1)، وذلك لأن هذا المعيار يعتبر الركيزة الأساس ونقطة البدء في التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية.
- الأهمية العملية: أما في الجانب العملي وبسبب حداثة إصدار مجلس المعايير المحاسبية والرقابية قرار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الشركات في العراق وإقليم كردستان /العراق وذلك في عام 2018، فضلاً عن قلة الدراسات في مجال تطبيق وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للمرة الأولى - على حد علم الباحثين- فالبحث يساهم في بيان مدى قدرة الشركات على تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للمرة الأولى ومدى جاهزية البيئة المحاسبية في إقليم كردستان /العراق، لتبني هذه المعايير.

5.1.2 مجتمع البحث والعينة

- يتكون مجتمع البحث من الشركات العاملة في مدينة أربيل/ إقليم كردستان/ العراق، أما عينة البحث فتتكون من:
- المدراء الماليين والمحاسبين في هذه الشركات، وقد تم توزيع (100) استبانة على عينة البحث، وتم استعادة (88) استبانة أي بنسبة (88%) وهي نسبة جيدة.

- يعد تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1) الخطوة الأولى نحو تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، لذا فإنه من الضروري أن يتوفر لدى المعنيين بإعداد القوائم المالية العلم والدراية والإدراك الكافي بهذا المعيار وذلك ليكون تطبيق معايير الإبلاغ المالي وفق أسلوب علمي وسليم، وهنا يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:
- ما مدى قدرة الشركات العاملة في مدينة أربيل/إقليم كردستان/العراق على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي؟
- ولتبسيط الإجابة عن التساؤل الرئيس أعلاه يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- هل يتوفر لدى المعنيين في الشركات العاملة في مدينة أربيل الإدراك والوعي لمفهوم وأهمية تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي؟
- ما المقومات الأساسية التي يجب توفرها - من وجهة نظر الشركات العاملة في مدينة أربيل- لتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي؟
- هل توجد معوقات تحدّ من قدرة الشركات العاملة في مدينة أربيل على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي؟

2.1.2 فرضيات البحث

- للإجابة عن التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:
- يمتلك المعنيون في الشركات العاملة في مدينة أربيل الإدراك والوعي لمفهوم وأهمية تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

- هناك مقومات أساسية يتطلب توفرها كي تتمكن الشركات العاملة في مدينة أربيل من تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05).

2.2 دراسات سابقة

3.2.2 دراسات سابقة أجنبية:

1.2.2 دراسات سابقة محلية

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
1-	اسم الباحث	(Duarte & Amaral ، 2015)
	عنوان الدراسة	“ and Accounting Quality IFRS Adoption ” ”تبنى معايير الإبلاغ المالي وجودة المحاسبة”
	نوع الدراسة	دراسة منشورة في مجلة.
	أهداف الدراسة	التعرف على إمكانية تقييم جودة المحاسبة فقط من حيث اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي، سواء على أساس اختياري أو إجباري.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	هناك مجموعة من المحددات منها: الدراسات حول اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تم بحثها، على الرغم من معالجة القضايا المؤسسية لا تظهر التعقيد الحقيقي للواقع بسبب تقليل جودة السياق الاجتماعي إلى جودة العقلانية الاقتصادية، والجودة المزعومة للمعايير القائمة على المبادئ ليست كافية لتحديد جودة المحاسبة.
2-	اسم الباحث	(DiPonio ، 2015)
	عنوان الدراسة	“ A Comprehensive Examination of IFRS1: An Exploratory Study of Canadian Early Adopters ” ” اختبار شامل للمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي: دراسة استكشافية للمتبنين الأوائل من الكنديين”
	نوع الدراسة	دراسة منشورة في مجلة.
	أهداف الدراسة	1- التوصل إلى دليل على أن تحليل حقوق الملكية يسمح بإجراء فحص أكثر شمولاً لتأثير التقارير المالية لـ GAAP على الفروق القياسية لـ GAAP. 2- التعرف على مدى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعادة تصنيف الأسهم التي يحتمل تحويل رأس المال غير المحقق إلى رأس المال المكتسب.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	1- أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ليس سؤال بحث مترابط، وإنما هو مسعى يتطلب فحصاً شاملاً لأجزائه قبل معالجة أهداف التحول المقبول عموماً. 2- هنالك أدلة تشير إلى أن تأثير إعادة تصنيف حقوق الملكية مهم في شرح الآثار المالية لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
1-	اسم الباحث	(jeny & jeanjean ، 2008)
	عنوان الدراسة	“ Accounting choices under IFRS1: Analysis and determination ” ” الخيارات المحاسبية في ظل المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي: تحليل وتحديد”
	نوع الدراسة	بحث في المؤتمر السنوي الحادي والثلاثين لجمعية المحاسبة الأوروبية.
	أهداف الدراسة	التعرف على تأثير خيارات المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي على بند واحد محدد وهو حقوق الملكية.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	أن تأثير التحول إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي محدود نسبياً للبنود الرئيسة (لا يوجد تغيير يذكر في الميزانية العمومية، ويميل صافي الدخل إلى التحسن بسبب التوقف عن إطفاء الشهرة)، وينتج هذا الاستقرار الواضح عن السياسات المحاسبية للشركات، كما يبدو أن الإعفاءات الاختيارية تُستخدم لتعويض أثر التعديلات الإلزامية على حقوق الملكية.

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
1-	اسم الباحث	(خلف وعبد الحسن، 2016)
	عنوان الدراسة	” تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (1) دراسة تطبيقية في المصرف المتحدة للاستثمار”
	نوع الدراسة	بحث مشارك في المؤتمر العلمي التخصصي الثالث للكلية التقنية الادارية/بغداد.
	أهداف الدراسة	التعرف بأهم الاجراءات الواجب على مراقب الحسابات اتباعها عند قيامه بعملية التدقيق للبيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في السنة الأولى للتحول، وبيان أهم المتطلبات اللازمة لعملية التحويل في السنة الأولى والتي تعد أهم مرحلة في عملية التحويل إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	1- أهم معوقات تطبيق المعايير الدولية في المصارف يعود إلى عدم قدرة ملاكات المصارف العراقية على مواكبة التطورات في المعايير الدولية نتيجة الظروف التي مر بها العراق خلال السنوات الماضية. 2- هناك العديد من المصارف العراقية لم تقم بإعداد بياناتها المالية وفقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية.

2.2.2 دراسات سابقة عربية

ت	البيان	تفاصيل الدراسة
1-	اسم الباحث	(المجري، 2012)
	عنوان الدراسة	”قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية”
	نوع الدراسة	رسالة ماجستير / جامعة الشرق الاوسط / ليبيا.
	أهداف الدراسة	الاطلاع على واقع الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي لتحديد قدرتها على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك ومن ثم اقتراح الحلول والتوصيات التي قد تسهم من الحد من تلك المعوقات.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	عدم معرفة عينة البحث بشكل جيد بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، ووجود معوقات تحول دون القدرة على تطبيق المعايير بشكل كامل، من أهمها عدم استقرار الأوضاع السياسية ونوعية الاقتصاد المتبع في الدولة وضعف مساقات التعليم الجامعي.
2-	اسم الباحث	(سابا، 2008)
	عنوان الدراسة	”مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين (دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة)”
	نوع الدراسة	رسالة ماجستير/ الجامعة الإسلامية في غزة.
	أهداف الدراسة	تحديد مدى معرفة وكيفية تعامل المحاسبين الفلسطينيين مع معايير إعداد القوائم المالية الدولية، وما الايجابيات الناتجة عن تطبيق هذه المعايير، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه المعايير، ومحاولة إيجاد حلول لها.
	أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة	لا يتم تطبيق معايير إعداد القوائم المالية الدولية بشكل كامل في شركات قطاع غزة، ويرجع ذلك إلى عدة معوقات أهمها عدم الاعتماد بشكل كبير على التقارير المالية في اتخاذ القرارات في الشركات الفلسطينية، وقلة الوعي والادراك لأهمية تطبيق هذه المعايير، فضلاً عن عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

وترجع فكرة معايير المحاسبة الدولية إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 في مدينة سان لويس الأمريكية ، وكان الاتفاق على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات، وقد خصص هذا المؤتمر مناقشة ومقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية في الدول الكبرى، وتولى انعقاد العديد من المؤتمرات المحاسبية الدولية كل خمس سنوات بهدف العمل على توحيد الممارسة العملية للوصول إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات التي تؤمن تدفقات رأس المال، كما تسهل التبادل التجاري بناءً على قيم محاسبية موحدة، وقد انبثق عن المؤتمر العاشر الذي عقد في عام 1973 تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee (IASC) والتي اتخذت من المملكة المتحدة مقراً لها، حيث تهتم اللجنة بإعداد ونشر معايير المحاسبة الدولية، وحتى عام 2000 بلغ عدد المعايير التي أصدرتها ونشرتها اللجنة (41) معياراً محاسبياً دولياً، فضلاً عن (33) تفسيراً لهذه المعايير (القاضي وحمدان، 2008: 44).

وقد حدد دستور (IASB) أهدافها كالاتي (سعاد، 2010/2009: 53):

- صياغة و نشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب مراعاتها لدى عرض القوائم المالية و تعزيز قبولها و التقيّد بها في جميع أنحاء العالم.
- العمل بشكل عام على تحسين وتوافق المعايير والإجراءات المحاسبية و الأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

أما أهم التطورات التي شهدتها معايير المحاسبة الدولية فقد تمثلت بالآتي:

- i. المرحلة الأولى من عام 1973 إلى عام 2001 (مرحلة تطور معايير المحاسبة الدولية (IAS): تشكلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 1973 نتيجة لاتفاق بين الهيئات المهنية في عشرة بلدان هي: استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل (IASB) إلى (150) هيئة تنتمي إلى (140) بلداً، وكان الهدف الرئيس وراء ذلك هو تعزيز التوافق الدولي للمعايير المحاسبية وتقليل الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين البلدان (لطفى، 2003: 268).
- وفي عام 1983 توصلت (IASB) إلى اتفاقية عمل مشتركة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الذي تأسس عام 1977 بمدينة ميونخ بألمانيا، بهدف تنمية المحاسبة وتطويرها في العالم بما في ذلك الجهود التي تستهدف

من الملاحظ على الدراسات أعلاه أن معظمها كان في الفترة التي سبقت عام 2018 وهو العام الذي تم في بدايته تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي، بل إن هذه الدراسات سبقت عام 2016 وهو العام الذي صدر فيه المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي بصيغته النهائية بعد آخر تعديلات، مع ذلك يمكن تقسيم هذه الدراسات على قسمين هما:

- القسم الأول: دراسات تناولت معايير الإبلاغ المالي الدولية (بشكل عام)، وإمكانية تطبيقها أو أثرها على جودة المحاسبة، كما في الدراسات الآتية: (المجري، 2012)، (سابا، 2008)، (Duarte & Amaral، 2015).
- القسم الثاني: بحوث انصب اهتمامها على المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، من خلال تطبيقه على أحد المصارف كما في دراسة (خلف وعبد الحسن، 2016)، أو تأثير تطبيقه على بند أو بنود معينة في القوائم المالية، كما في الدراسات الآتية: (DiPonio، 2015)، (jeny & jeanjean، 2008).

أما ما يميّز هذه الدراسة عن سابقتها أنها جاءت بعد التعديل الأخير للمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، وقبل صدور أي قرار بتطبيق المعيار، ولم نجد أية دراسات سابقة – على حد علمنا- في الموضوع الذي تناوله البحث في البيئة التي تم تطبيقه فيها وهي الشركات العاملة في مدينة أربيل/ إقليم كردستان/ العراق.

3. المبحث الأول: الجانب النظري

1.3 المعايير الدولية للإبلاغ المالي

1.1.3 نشأة وتطور المعايير الدولية للإبلاغ المالي

بحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standard Board فإن مصطلح المعايير الدولية للإبلاغ المالي يراد به " المعايير والتفسيرات التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتكون من: معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) International Financial Reporting Standards، معايير المحاسبة الدولية (IASs) International Accounting Standards، تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRIC) International Financial Reporting Interpretations Committee، وتفسيرات صادرة عن لجنة التفسيرات الدائمة (SIC) Standing Interpretations Committee،² IASB، (2017:68).

المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وانضمت مجموعة الشركات القابضة السويسرية إلى مجلس إدارة اللجنة بمقعد يمثل معدي القوائم المالية (القاضي والريشاني، 2013: 30).

وشهد عام 1997 تكثيف لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IAS) لنشاطها التنظيمي والمحاسبي حيث قامت بالآتي (Obert, 2013: 11):

- أ. تشكيل لجنة دائمة للتفسيرات المحاسبية (SIC).
- ب. البدء في دراسة مشروع معيار الأدوات والمشتقات المالية.
- ت. إصدار معيار للتقرير عن القطاعات وتبني الدور التطويري للمعايير.
- ث. تطوير بعض المعايير، حيث تم استبدال المعيار (IAS 1) المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بمعيار متعلق بعرض القوائم المالية.
- ج. مراجعة المعايير الآتية: (IAS 14, IAS 12, IAS 22, IAS 19, IAS 17, IAS 16).
- ح. إصدار ستة معايير جديدة: من معيار (IAS 33) إلى معيار (IAS 38)، وهذه المعايير تتعلق بالآتي: أرباح السهم، التقارير المالية المرحلية، العمليات غير المستمرة، انخفاض قيمة الموجودات، المخصصات والالتزامات المحتملة والموجودات المحتملة، والموجودات غير الملموسة.
- خ. إصدار ورقة عمل لمشروع القيمة العادلة.

وفي عام 1998 أنجز فريق عمل الاستراتيجية (SWP) تقريراً يوصي بإعادة هيكلية اللجنة بشكل يربطها مع مجالس المعايير الوطنية بصورة أقرب، وفي عام 2000 أعلنت لجنة بازل دعمها لقبولها للمعايير المحاسبية الدولية، كما أعلنت المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) تبنيها رسمياً للمعايير المحاسبية الدولية، والتي كان عددها في ذلك الوقت (30) معياراً، وسمحت للشركات المتقدمة في البورصات العالمية باستخدامها في القوائم المالية كمتطلبات للقيود والتداول خارج حدود موطنها الأصلي، كما صدر القانون الأوروبي الذي يلزم الشركات المتقدمة في البورصات الأوروبية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في موعد أقصاه 2005، ونتيجة للضغوط وبهدف تجاوز ضعف هيكلها التنظيمي تم إعادة هيكلية لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IAS) في عام 2001 وتشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). بعد أن قامت اللجنة (IAS) بإصدار (41) معياراً محاسبياً دولياً، كما أصدرت العديد

التوفيق بين معايير المحاسبة المطبقة في دول العالم المختلفة (شرويد وآخرون، 2006: 107)، ومنذ تشكيلها عام 1973 إلى أواخر عام 1980 بدأت اللجنة عملها بنشر المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (IAS1) والذي كان موضوعه الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية السنوية، واستمر إصدار المعايير والتي بلغ عددها خلال هذه الفترة (26) معياراً، بدءاً من المعيار (IAS 1) وانتهاءً بالمعيار (IAS26) (القاضي والريشاني، 2013: 21)، وبسبب تعدد الخيارات في المعايير التي أصدرتها اللجنة وظهور مشاكل في التطبيق فقد اعتمدت اللجنة في سنة 1988 مشروع "المقارنة بين البيانات المالية (ED32)"، والذي تمثل غرضه الرئيس في الحد من عدد الخيارات بحيث تعتمد المعايير على معالجة أساسية وأخرى بديلة فقط، كما قامت اللجنة في سنة 1989 باعتماد الإطار المفاهيمي الخاص بها، تحت عنوان "إطار إعداد وعرض القوائم المالية"، والذي تناول بشكل أساس: أهداف القوائم المالية، عناصر القوائم المالية، قياس عناصر القوائم المالية والاعتراف بها، ومفاهيم رأس المال والحفاظ عليه، وفي عام 1993 استتمت اللجنة مشروع القابلية للمقارنة، حيث اعتمدت كل المعالجات في المعايير على معالجة أساسية واحدة وأخرى بديلة، كما شهد عام 1993 بداية دراسة المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) لمعايير المحاسبة الدولية وإعلان قبولها للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 7)، كما قبلت بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) سنة 1994 ثلاثة معايير دولية هي: (IAS 7، IAS 21 الذي استبدل لاحقاً بالمعيار IFRS 3، وIAS 22)، وخلال الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 1995 قامت اللجنة بتعديل مجموعة من المعايير وهي: (IAS 2, IAS 23, IAS 22, IAS 21, IAS 19, IAS 8, IAS 9, IAS 11, IAS 16, IAS 18)، كما أصدرت معايير المحاسبة الدولية (IAS 27, IAS 28, IAS 29) في عام 1990، والمعيار الدولي (IAS 30) عام 1991، وكلاً من: المعيار (IAS 31)، والمعيار (IAS 32) في عام 1995 (شاوشي، 2016/2015: 34)، كما توصلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلى اتفاق مع المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) في عام 1995 مفاده ضرورة استكمال مجموعة من المعايير التي تشكل عصب المحاسبة في نهاية سنة 1999، وقد أيدت منظمة الاتحاد الأوروبي هذا الاتفاق، وناشدت الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات تطبيق المعايير الدولية، من ناحية أخرى بدأت أول شركة ألمانية إعداد قوائمها

كما أصدر المجلس في عام 2011 مجموعة من المعايير الدولية للتقارير المالية والمتمثلة في : (IFRS 10) و(IFRS 11) و(IFRS 12) والتي تتعلق بكل من: اندماج الأعمال، الأعمال المشتركة، والافصاح عن الحصص في الكيانات الاخرى، ومعيار (IFRS 13) مقياس القيمة العادلة والذي بدأ العمل به مع بداية عام 2013، ويواصل المجلس إصدار المعايير، حيث أصدر في 2014 كل من: المعيار (IFRS 14) الحسابات المؤجلة والذي بدأ العمل به في بداية 2016، والمعيار (IFRS 15) الإيرادات المتأتية من عقود الزبائن الذي بدأ العمل به في بداية 2017، ومعيار (IFRS 16) عقود الايجار حيث تم اصداره في عام 2016 وبدأ العمل به في 2019/1/1، ومعيار (IFRS 17) عقود التأمين الذي تم اصداره في 2017 وسيكون ساري المفعول في 2021/1/1، علماً أن عدد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قد بلغ (17) معياراً (<https://www.iasplus.com/en/standards>).

2.1.3 خصائص المعايير الدولية للإبلاغ المالي:

إن مصطلح المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) له معنيان (الضيق والواسع) في آنٍ واحدٍ، فمعناه الضيق أو الدقيق يشير إلى سلسلة جديدة من البيانات الرسمية التي يصدرها (IASB) لتمييزها عن سلسلة معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن (IASB)، ومعناه الواسع فإن المصطلح يشير إلى المعايير الدولية متضمنة المعايير والتفسيرات التي وافق عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية وكذلك معايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها التي صادقت عليها سلفاً لجنة معايير المحاسبة الدولية (هادي، 2013: 345).

وتتمثل أبرز خصائص المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالآتي (عبد الكريم، 2009: 10):

- سهولة فهم المعايير: حيث يؤدي تحديد مفاهيم المحاسبة إلى تمكن مستخدمي المعايير الدولية للإبلاغ المالي من سهولة فهم طبيعة المعلومات المحاسبية التي تشملها القوائم المالية، وحدود استخدام تلك المعلومات.
- توحيد المصطلحات المحاسبية: تستخدم المصطلحات المحاسبية في الوقت الحاضر لتعبّر عن معانٍ مختلفة، وأن تحديد مفاهيم المحاسبة المالية التي تشملها التقارير المالية وحدود استخدام تلك المعلومات، يؤدي إلى زيادة مقدرتهم على استخدام هذه التقارير بصورة فاعلة.

من التفسيرات والتي بلغت (33) تفسيراً حتى عام 2001 (شاوشي، 2016/2015: 33).

ii. المرحلة الثانية : 2001 إلى يومنا الحاضر (المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) تم تشكيل مجلس المعايير المحاسبية الدولية في عام 2001 بعد اعادة هيكله لجنة معايير المحاسبة الدولية، وفي عام 2002 وافق الاتحاد الأوروبي على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية بداية من عام 2005، كما تم عقد اتفاقية بين كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عرفت باسم (Norwalk Agreement)، للتقارب بين المجلسين وصولاً إلى معايير عالية الجودة تكون ملائمة للاستخدام على المستوى المحلي الأمريكي، وعلى مستوى واسع حول العالم، فضلاً عن الاتفاق على تطوير إطار مفاهيمي مشترك، كما قام (IASB) خلال هذه الفترة بإدخال التعديلات على أغلب المعايير الصادرة عن اللجنة السابقة، حيث تم إلغاء جميع المعالجات البديلة والابقاء على معالجة واحدة مع وجود استثناءات (Obert,2013:32).

وأصدر المجلس أول معيارين دوليين للإبلاغ المالي (IFRS 1) و (IFRS 2) خلال الفترة من 2003 إلى 2004، كما اهتم المجلس بعمليات الاندماج فقام بإصدار المعيار (IFRS 3) وإلغاء المعيار (IAS 22)، وفي إطار ازدياد القبول والاعتراف الدولي بالمعايير المحاسبية الدولية أصدرت بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منشوراً لتشجيع الشركات الأجنبية المدرجة فيها على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما شهد عام 2005 تحول ما يقارب من (7000) شركة من (25) دولة، تحولت دفعة واحدة إلى تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وفي عام 2009 أصدر المجلس معياراً خاصاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS FOR SMES)، والمعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالأدوات المالية (IFRS 9)، كما تم في 2010/9/28 الانتهاء من المرحلة الأولى للإطار المفاهيمي، وصدر فصل جديد يحتوي على الأهداف والخصائص النوعية للمعلومات³، إضافة إلى تعديل الكثير من المعايير مثل معيار (IAS 27) و معيار (IAS 28)، كما تم تغيير تسمية المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) من المعيار الدولي لإعداد وعرض القوائم المالية، إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (Trimble,2017:4-7).

- الدخول في تطبيق المعايير: ستمكّن هذه المرحلة من تطبيق أساس بنود التغيير في التقارير المالية نتيجة اللغة الجيدة للتقارير المالية، ويشمل هذا التغيير العمليات والموارد البشرية والأنظمة.
- مما سبق يتضح أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي في تطوير وتحسين مستمر حسب الحاجة إليها، وحسب التطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وأن جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية مستمرة في مجال: تحديث، استبدال، إلغاء، أو إضافة معايير جديدة وبحسب ما تقتضي الظروف والحاجة إلى ذلك، وفيما يخص الجهات المعنية بالأمر المحاسبية في دول العالم، فإن هناك توجهاً نحو تطبيق هذه المعايير الدولية وبشكل واسع وواضح، لما تتميز به هذه المعايير من خصائص بحيث تحل محل المعايير الوطنية (المحلية)، أو على الأقل تكون مرشداً في إعداد المعايير الوطنية وبشكل يتوافق مع هذه المعايير الدولية، فضلاً عن أن الاتجاه الحديث في الكثير من دول العالم هو نحو التطبيق الإجباري لهذه المعايير، والعراق هي واحدة من هذه الدول كما أشرنا في مقدمة البحث..

3.1.3 مراحل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي:

تتمثل مراحل تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بالآتي (النور، 2017: 81):

2.3 المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1)

1.2.3 مقدمة عن المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي:

صدر هذا المعيار في حزيران 2003 تحت عنوان (تبني المعايير الدولية للتقرير المالي للمرة الأولى) وأصبح ساري المفعول ابتداءً من 2004/1/1، وتم اجراء تحسينات إضافية ليطبق المعيار بعد التحسينات ابتداءً من 2009/1/1، ويطبق المعيار على المنشآت التي تبنت المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمرة الأولى والتي سوف تعرض أول قوائم مالية لها وفق تلك المعايير، كما ينبغي عليها تطبيق المعيار في كل تقرير مالي مرحلي (نصف سنوي، ربع سنوي، أو شهري) يعرض طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (34) "التقارير المالية المرحلية" بالنسبة لجزء المدة التي تغطيها قوائمها المالية الأولية طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (أبو نصار وحميدات، 2020: 518)، ويوضح الجدول رقم (1) أدناه التطور التاريخي للمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1).

وقد صدر المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي بنسخته المعدلة في الدليل الأخير الصادر عن (IASB) في 2017/1/1 ضمن الجزء (أ) من الطبعة التي احتوت جزأين، وتضمنت آخر الإصدارات الموحدة لكل معايير (IFRS) مع التعديلات للمعايير والتي يبدأ تاريخ سريانها بعد 2017/1/1، وأطلق على هذه الطبعة

- ملاءمة المعايير: نظراً لكون عملية تحديد وقياس المعلومات المالية وإيصالها إلى المستخدمين قد تتخذ صوراً مختلفة، لذا يجب تحديد عملية القياس التي تلائم كل بلد قبل إصدار المعايير.
- قوتها التي اكتسبتها: من خلال التوفيق بين التباين الذي ميّز الممارسات المحاسبية حيال الموضوعات التي تكون مجالاً للمعايير.
- مساعدة المحاسبين القانونيين في اتخاذ القرارات: إن تحديد مفاهيم المحاسبة المالية يؤدي إلى إرشاد المحاسبين القانونيين في اتخاذ قراراتهم عند مواجهة أية مشكلة محاسبية لم يتم إصدار معيار محاسبي معين لها بعد.
- مساعدة الجهات المسؤولة عن إصدار المعايير: تعد المعايير الدولية للإبلاغ المالي دليلاً تسترشد به البلدان عند إعداد معاييرها الوطنية، فهي تساعد الجهات المسؤولة في كل بلد في إعداد معايير وطنية تتلاءم مع العادات والتقاليد.

- المرحلة التمهيدية: تعد مرحلة متحفظة، تضع الشركة تحت المراقبة للوصول إلى منفعتين، الأولى: تشخيص محاسبي من أجل الوصول إلى فهم تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية على الأرقام والنسب المالية الرئيسة، والأخيرة: التوصية بالتركيز على قضايا العمليات التشغيلية وإدارة الموارد والمشاريع.
- بداية التحول، وتشمل:

أ. إطلاق المشروع، تبدأ عملية التحول وتستمر الأعمال بشكل فعال وكفوء.

ب. تقييم عناصر التغيير والقضايا المتعلقة، قرارات معلومة للجميع فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ المالي الدولية من حيث السياسات المحاسبية واستراتيجيات التحول والتغيرات في العمليات.

ج. تحويل الحسابات الأولية وإعداد القوائم المالية كافة وفقاً للمعايير الإبلاغ المالي الدولية، على أن تبقى هذه القوائم للاستخدام الداخلي، ودراسة التغيرات الرئيسة التي طرأت على القوائم المالية نتيجة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

جدول رقم 1: التطور التاريخي للمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1)

التاريخ	التطورات	تعليقات
September 2001	إضافة المشروع إلى جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية.	
31 July 2002	نشر مسودة عرض المعيار الدولي الأول آخر موعد للتعليقات 2002/10/31.	للإبلاغ المالي تبنى المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمرة الأولى.
June 2003	إصدار المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي ساري مفعول للقوائم المالية الأولى تبنى المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمرة للمعايير الدولية للإبلاغ المالي لفترة الأولى.	تبدأ في أو بعد 2004/1/1.
30 June 2005	عُدل من خلال تعديلات على المعيار تعديل بسيط لتوضيح أن الإعفاء فيما الدولي الأول للإبلاغ المالي تبنى المعايير يتعلق بالمعيار الدولي السادس الدولية للإبلاغ المالي للمرة الأولى والمعيار الدولي ينطبق على متطلبات الدولي السادس للإبلاغ المالي استكشاف الاعتراف والقياس للمعيار الدولي وتقييم الموارد المعنوية.	السادس للإبلاغ المالي، وكذلك متطلبات الإفصاح.
22 May 2008	تم تعديله من خلال التعديلات على المعيار ساري المفعول للفترة السنوية التي الدولي الأول للإبلاغ المالي ومعياري تبدأ في أو بعد 2009/1/1.	المحاسبة الدولي رقم 27 - تكلفة استئجار في شركة تابعة أو كيان مشترك أو شركة زميلة.
24 November 2008	إصدار نسخة معاد هيكلتها من المعيار ساري المفعول إذا كانت القوائم المالية الدولي الأول للإبلاغ المالي.	الأولى للمعايير الدولية للإبلاغ المالي للمنشأة لفترة تبدأ في أو بعد 2009/7/1.
23 July 2009	تم تعديله من خلال إعفاءات إضافية ساري المفعول للفترة السنوية التي للمبتئين للمرة الأولى (تعديلات على تبدأ في أو بعد 2010/1/1).	المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، (موجودات النفط والغاز، عقود الإيجار).
29 January 2010	تم تعديله من خلال الإعفاء المحدود من ساري المفعول للفترة السنوية التي إفصاحات المعيار الدولي للإبلاغ المالي تبدأ في أو بعد 2010/7/1.	(7) للمبتئين للمرة الأولى (تعديل المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي).
6 May 2010	تم تعديله من خلال التحسينات التي ساري المفعول للفترة السنوية التي أدخلت على المعايير الدولية للإبلاغ المالي تبدأ في أو بعد 2011/7/1.	(التغييرات في السياسات المحاسبية ، وأساس إعادة التقييم كتكلفة معتبرة ، وتنظيم الأسعار)
20 December 2010	تم تعديله من خلال التضخم الشديد وإزالة ساري المفعول للفترة السنوية التي التواريخ الثابتة للمبتئين للمرة الأولى تبدأ في أو بعد 2011/7/1.	(تعديل المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي).
13 March 2012	تم تعديله بواسطة القروض الحكومية ساري المفعول للفترة السنوية التي (تعديلات على المعيار الدولي الأول تبدأ في أو بعد 2013/1/1).	للإبلاغ المالي).
17 May 2012	تم تعديله من خلال التحسينات السنوية ساري المفعول للفترة السنوية التي دورة 2009-2011 (تكرار التطبيق، تبدأ في أو بعد 2013/1/1).	تكاليف الاقتراض).
12 December 2013	تم تعديله من خلال التحسينات السنوية تعديل على أساس الاستنتاجات على المعايير الدولية للإبلاغ المالي دورة فقط.	2011 - 2013 (معنى المعايير الدولية للإبلاغ المالي الفعالة).
8 December 2016	تم تعديله من خلال التحسينات السنوية ساري المفعول للفترة السنوية التي على معايير المعايير الدولية للإبلاغ المالي تبدأ في أو بعد 2018/1/1.	دورة 2014-2016 (حذف الإعفاءات قصيرة الأجل للمبتئين للمرة الأولى).

المصدر: (<https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs1>)

"الكتاب الأحمر" (Red Book)، لتمييزها عن الطبعة الأخرى التي تضمنت النص الموحد للمعايير والتي تاريخ سريانها 2017/1/1 وأطلق عليها "الكتاب الأزرق" (Blue Book)، وقد تم تحديد تاريخ سريان المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 2018/1/1، كما تمت الإشارة إلى أن هذه النسخة من المعيار تحل محل النسخة التي صدرت في عام 2003 وتم تعديلها في 2008/5/22 (IASB, 2017:1,67)، أما التعديل الأخير على المعايير الدولية للإبلاغ المالي الذي نشرته منظمة أرنست ويونغ العالمية (Ernst & Young Global Limited) عام 2018 (EY, 2018:20)، فلم نجد أي تحديثات للمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي مقارنة بما صدر في الكتاب الأحمر.

2.2.3 مكونات المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي:

عادة ما يتضمن أي معيار دولي للإبلاغ المالي مجموعة فقرات، من أبرزها الهدف من المعيار، نطاقه، الاعتراف، القياس، وجوانب أخرى لتوضيح المعيار، وفيما يتعلق بالمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي فإن أبرز الفقرات التي تضمنها كانت كالآتي (IASB, 2017:56-87):

1.2.2.3 الهدف

أهداف هذا المعيار هي ضمان أن تحتوي أول قوائم مالية للمنشأة معدة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وتقاريرها المالية الأولية لجزء من الفترة التي تشملها تلك القوائم المالية، على معلومات ذات جودة عالية تكون:

أ. شفافة للمستخدمين وقابلة للمقارنة خلال الفترات المعروضة جميعها.

ب. تقدم نقطة بداية مناسبة للمحاسبة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، و

ج. يمكن إعدادها بتكلفة لا تتجاوز المنافع.

2.2.2.3 النطاق

أ. يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار في:

• قوائمها المالية الأولى المعدّة حسب المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛

• كل تقرير مالي مرحلي إن وجد ، تعرضه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي

(34) التقارير المالية المرحلية لجزء من الفترة التي تغطيها قوائمها المالية

الأولى المعدّة حسب المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

ب. إن القوائم المالية الأولى للمنشأة المعدّة حسب المعايير الدولية للإبلاغ المالي

هي أول قوائم مالية سنوية تتبني فيها المنشأة المعايير الدولية للإبلاغ المالي،

من خلال بيان صريح وغير محتفظ في هذه القوائم المالية حول الالتزام بهذه

د. المعايير، وتكون القوائم المالية بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي هي أول قوائم مالية للمنشأة معدة حسب هذه المعايير إذا، على سبيل المثال، المنشأة:

هـ. قد عرضت القوائم المالية في السنة السابقة والتي تضمنت نصاً صريحاً وغير محتفظ بالالتزام بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي؛ أو

i. عرضت أحدث قوائم مالية سابقة لها:

● وفقاً لمتطلبات وطنية غير منسجمة مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي في كافة الجوانب؛

● بالانسجام مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي من جميع الجوانب، عدا أن القوائم المالية لم تحتوِ بياناً صريحاً وغير محتفظ بيفيد التزامها بهذه المعايير؛

● تحتوي على بيان صريح بالالتزام ببعض، ولكن ليس كل، المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛

● وفقاً لمتطلبات وطنية غير منسجمة مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، باستخدام بعض هذه المعايير الفردية للمحاسبة عن بنود لا يوجد بشأنها متطلبات وطنية؛ أو

● وفقاً لمتطلبات وطنية، مع تسويات لبعض المبالغ بمبالغ محددة بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي؛

ii. أعدت قوائم مالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي للاستخدام الداخلي فقط، دون توفيرها للملكي المنشأة أو أي مستخدمين خارجيين؛

iii. أعدت مجموعة التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي لأغراض التوحيد دون إعداد مجموعة كاملة من القوائم المالية كما هو محدد في معيار المحاسبة الدولي الأول عرض القوائم المالية (كما تم تنقيحه في 2007)؛ أو

iv. لم تعرض بيانات مالية عن الفترات السابقة.

v. لا يطبق هذا المعيار الدولي للإبلاغ المالي عندما، على سبيل المثال، المنشأة:

ج. تتوقف عن عرض القوائم المالية وفقاً للمتطلبات الوطنية، والتي كانت تعرضها سابقاً بالإضافة إلى مجموعة أخرى من القوائم المالية التي تضمنت نصاً صريحاً وغير محتفظ بالالتزام بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي؛

ث. هذا المعيار يمنع التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى، وقد تم تحديد هذه الاستثناءات في فقرات المعيار وفي

3.2.2.3 الاعتراف والقياس

أ. يجب على المنشأة إعداد وعرض قائمة المركز المالي الافتتاحية وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في تاريخ الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وهذه هي نقطة البداية للمحاسبة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

ب. يجب على المنشأة استخدام السياسات المحاسبية نفسها في قائمة المركز المالي الافتتاحية وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وعلى مدار جميع الفترات المعروضة في قوائمها المالية الأولى التي تطبق المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وهذه السياسات المحاسبية يجب أن تمثل لكل معيار دولي للإبلاغ المالي يكون نافذاً عند نهاية أول فترة يكون فيها إعداد التقارير وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الدولية، عدا ما تم تحديده في فقرات معينة ضمن ملاحق المعيار.

ت. عند إعداد قائمة المركز المالي الافتتاحية وفقاً للمعايير الدولية، يجب على المنشأة:

● الاعتراف بكافة الموجودات والمطلوبات التي تتطلب المعايير الدولية للإبلاغ المالي الاعتراف بها؛

● عدم الاعتراف ببنود كموجودات أو مطلوبات إذا كانت المعايير الدولية للإبلاغ المالي لا تسمح بهذا الاعتراف؛

● إعادة تصنيف البنود التي اعترفت بها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً السابقة كنوع واحد من الموجود، المطلوب، أو جزء من حق الملكية، ولكن كنوع مختلف من الموجود، المطلوب، أو جزء من حق الملكية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛

● تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في قياس جميع الموجودات والمطلوبات المعترف بها.

ث. هذا المعيار يمنع التطبيق بأثر رجعي لبعض جوانب معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى، وقد تم تحديد هذه الاستثناءات في فقرات المعيار وفي

الملحق.

المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

- قائمة المركز المالي الافتتاحية حسب المعايير الدولية للإبلاغ المالي: قائمة المركز المالي للمنشأة في تاريخ التحوّل إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً السابقة: الأساس في المحاسبة الذي استخدمه المتبني للمرة الأولى مباشرة قبل تبني هذه المعايير.

4.2.2.3 العرض والافصاح

ج. يمكن للمنشأة أن تختار استخدام واحد أو أكثر من الاعفاءات الموجودة في ملاحق المعيار، المنشأة يجب أن لا تطبق هذه الاعفاءات بالقياس إلى بنود أخرى.

كما سبق يمكن القول أن المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي (IFRS 1) هو حجر الأساس في تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي بشكل صحيح وسليم، وأن هذا المعيار يركّز على إعداد القوائم المالية من حيث الاعتراف والقياس والعرض والافصاح بما يتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وقد مرّ المعيار بالعديد من المراحل سواء قبل صدوره أو بعد ذلك، وقد ساهمت التعديلات التي أجريت على المعيار في الفترة من عام 2003 ولغاية عام 2016 إلى الوصول إلى الصيغة النهائية التي تم إقرارها في نهاية تلك الفترة ليكون جاهزاً للتطبيق اعتباراً من بداية عام 2018.

4. البحث الثاني

1.4 الدراسة الاستطلاعية

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية من خلال استبانة تم تصميمها للتعرف على آراء عينة البحث، وتتكون الاستبانة من جزأين خصص الأول للبيانات الشخصية لعينة البحث والجزء الأخير تم تقسيمه على ثلاثة محاور كل منها خصص لاختبار فرضية من فرضيات البحث، وتم اتباع الخطوات الآتية:

2.4 أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات المستجيبين في الاستبانة وباستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لاختبار فرضيات البحث، كما تم استخدام معادلة كرونباخ ألفا، فضلاً عن استخدام (One Sample T-test)، وقد تحدت إجابات عينة البحث على أساس تدرج ليكرت الخماسي وكالاتي (لا أتفق أبداً - لا أتفق - محايد - أتفق - أتفق تماماً)، وبموجب هذا التدرج يتم قبول الفرضية إذا كان الوسط الحسابي العام للمحور أكبر من (3)، ويتم رفضها إذا كان الوسط الحسابي العام للمحور أقل من (3).

3.4 ثبات الاستبانة

بعد توزيع الاستبانة على عينة البحث واستعادتها تم التحقق من ثبات الاستبانة

أ. يجب أن تتضمن أول قوائم مالية للمنشأة التي تعد وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي على الأقل ثلاث قوائم عن المركز المالي، قائمتين عن الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، قائمتين منفصلتين عن الربح أو الخسارة (إذا تم عرضها)، قائمتين عن التدفقات النقدية وقائمتين عن التغيرات في حقوق الملكية والملاحظات ذات العلاقة، بما في ذلك المعلومات المقارنة لجميع القوائم المعروضة.

ب. على المنشأة أن تفسر كيف أن الانتقال من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً السابقة إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد أثر على مركزها المالي المتبع عنه، أدائها المالي، وتدفقاتها النقدية.

3.2.3 تعريف المصطلحات الرئيسة وفق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي:

وردت في المعيار مجموعة من المصطلحات وما يرادفها من تعريفات وكالاتي:

- تاريخ التحوّل إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي: بداية أول فترة تعرض فيها المنشأة معلومات مقارنة كاملة بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي في قوائمها المالية الأولى المعدّة بموجب هذه المعايير.
- التكلفة المقدّرة: مبلغ يستخدم كبديل للتكلفة أو التكلفة المندثرة في تاريخ محدد، والاندثار أو الاطفاء التالي يفترض أن المنشأة قد اعترفت مبدئياً بالموجود أو المطلوب في التاريخ المحدد وأن تكلفته كانت تساوي التكلفة المقدّرة.
- القيمة العادلة: السعر الذي سوف يتم استلامه لبيع موجود أو يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس.
- القوائم المالية الأولى المعدّة بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي: القوائم المالية السنوية الأولى التي تتبني فيها المنشأة المعايير الدولية للإبلاغ المالي، من خلال بيان صريح وغير محتفّظ حول الالتزام بهذه المعايير.
- متبني للمرة الأولى: المنشأة التي تعرض قوائمها المالية الأولى المعدّة بموجب

للإبلاغ المالي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05)، وكما في الجدول رقم (2) أدناه.

جدول رقم 2: تحليل فترات المحور الأول

ت	المحور الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	هناك حاجة لتطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي كخطوة أولى في طريق تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.	3.93	0.85	0.22
2	يعد تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي نقطة بداية للمنشآت التي تتبنى المعايير الدولية للإبلاغ المالي للمرة الأولى وتعرض أول قوائم مالية لها وفق تلك المعايير.	4.18	0.97	0.23
3	يطبق المعيار الدولي للإبلاغ المالي على كل تقرير مالي مرحلي (نصف سنوي، ربع سنوي، أو شهري) التي تغطي قوائمها المالية الأولية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.	4.13	0.99	0.24
4	تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي يعتبر نقطة بداية ملائمة للمحاسبة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.	4.26	0.95	0.22
5	تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي يحقق الشفافية (الوضوح) لمستخدمي القوائم المالية وقابلة المقارنة خلال كافة الفترات المعروضة.	4.47	0.76	0.17
6	المصطلحات المستخدمة في المعيار الدولي للإبلاغ المالي - مثل التكلفة المقدرة و القيمة العادية - مفهومة وواضحة.	4.42	0.87	0.20
7	توجد معرفة كافية - لدى المعنيين بتطبيق المعيار - بمبادئ الاعتراف والقياس طبقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي.	4.20	0.92	0.22
8	يعد اعداد قائمة مركز مالي افتتاحية وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي البداية للمحاسبة بمقتضى المعايير الدولية للإبلاغ المالي.	4.18	0.97	0.23
9	يجب تطبيق السياسات المحاسبية نفسها في قائمة المركز المالي الافتتاحية وجميع الفترات المعروضة في قوائمها المالية التي تطبق (IFRS) أي أنه يجب التطبيق الكامل بأثر الرجعي للمعايير النافذة في تاريخ تقارير المنشأة.	4.26	0.94	0.22
10	توجد معرفة كافية - لدى المعنيين بتطبيق المعيار - بأسس إعداد قائمة المركز المالي الافتتاحية وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي.	4.41	0.83	0.19
11	توجد معرفة كافية - لدى المعنيين بتطبيق المعيار - بالبيانات المالية للمنشأة وعدد القوائم المالية التي يجب إعدادها وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي.	4.40	0.93	0.21
12	توجد معرفة - لدى المعنيين بتطبيق المعيار - كافية باستثناءات التطبيق بأثر الرجعي لبعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي.	4.22	0.92	0.22
13	يوجد إلمام كافي - لدى المعنيين بتطبيق المعيار - بتفسير الانتقال من قواعد أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وأثرها على المركز المالي المتبوع عنه والأداء المالي والتدفقات النقدية وفقاً للمعيار الدولي للإبلاغ المالي.	4.14	0.73	0.18
الإجمالي				
		4.25	0.89	0.21

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج spss

من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) الذي بلغ (0.918)، (0.760)، (0.869) للمحور الأول، والثاني، والثالث على التوالي وتعتبر القيمة المقبولة لمعامل ألفا (0.60) فأكثر وهذا يعني أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة مقبول.

4.4 تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

1.4.4 وصف خصائص عينة الدراسة

الجدول 1: خصائص عينة الدراسة

البيانات الأولية	تكرار	نسبة مئوية
طبيعة العمل	33	37.5
مدير مالي	55	62.5
محاسب		
المجموع	88	100
المؤهل العلمي	58	66
بكالوريوس	15	17
ماجستير	8	9
دكتوراه	7	8
أخرى		
المجموع	88	100
عدد سنوات الخبرة	5 فأقل	34
	6 - 10	40
	11 - 15	14
	16 - 20	8
	21 فأكثر	4
المجموع	88	100
التخصص العلمي	51	58
محاسبة	20	23
إدارة الاعمال	11	12
علوم مالية مصرفية	6	7
أخرى		
المجموع	88	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج spss

يلاحظ من جدول رقم (1) أعلاه أن 37.5% من حجم العينة هم المدرء المالىين و 62.5% هم المحاسبين، وفيما يخص الشهادة الأكاديمية فإن 66% من حجم العينة هم من الحاصلين على شهادة البكالوريوس، من ناحية أخرى نجد أن 40% من حجم العينة لديهم 6 - 10 سنوات من الخبرة، ويلاحظ 58% منهم تخصصهم محاسبة، إن هذه الخصائص تشير إلى أن أفراد العينة يتمتعون بخصائص تمكنهم من الإجابة عن أسئلة الاستبانة ولديهم القدرة على التفكير في مدى قدرة الشركات على تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي.

2.4.4 اختبار فروض الدراسة

1.2.4.4 المحور الأول

وخصص لاختبار الفرضية الأولى للبحث ومفادها "يملك المعنيتون في الشركات العاملة في مدينة أربيل الإدراك والوعي لمفهوم وأهمية تطبيق المعيار الدولي الأول

جدول رقم 4: تحليل فقرات المحور الثاني

ت الفقرات	الوسط الحسابي المعياري	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1 من الضروري أن يتوفر لدى الشركات نظام محاسبي سليم يساعد ويسهل تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	3.90	0.59	0.15
2 لتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي ينبغي أن يتوفر لدى الإدارة المالية ومعدّي القوائم المالية الخبرات اللازمة للتطبيق.	3.94	0.53	0.14
3 يجب تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية وتعديلها بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	3.91	0.49	0.13
4 يجب أن تتوافق الشركات العاملة مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية ذات الصبغة الدولية مثل منظمة البورصات العالمية (IOSCO) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وغيرها.	3.84	0.64	0.17
5 ضرورة وجود هيكل تنظيمي إداري ومالي في الشركات العاملة في مدينة أربيل.	3.86	0.65	0.17
6 لا بد أن تتوفر تشريعات محلية تلزم الشركات لتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	3.91	0.56	0.14
7 ينبغي وجود نظام رقابة داخلية فعال لدى الشركات العاملة في مدينة أربيل.	3.83	0.63	0.16
الإجمالي	3.88	0.58	0.15

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج spss

جدول رقم 5: اختبار T-Test للمحور الثاني

One-Sample Test				
Test Value = 3				
	T	Df	(2-tailed)	Sig.
Mean Difference				
.88474	22.091	87	.000	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج spss

يبين الجدول رقم (5) قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (22.091) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية التي بلغت (1.9876) عند درجة حريه (87) و عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية.

3.2.4.4 المحور الثالث

وخصص لاختبار الفرضية الثالثة للبحث ومفادها "هناك معوقات تحدّ من قدرة الشركات العاملة في مدينة أربيل على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05)"، وكما في الجدول رقم (6) أدناه.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور بلغ (4.25) وهو أكبر من (3) ويقع بين (4-5)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.73 - 0.99) وللمحور ككل بلغ (0.89)، مما يدل على اتفاق آراء عينة البحث حول فقرات المحور الأول، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل اختلاف الفقرات تراوح بين (17% - 24%) وللمحور ككل بلغ (21%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة (t) وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (3).

جدول رقم 3: اختبار T-Test للمحور الأول

One-Sample Test				
Test Value = 3				
	T	Df	(2-tailed)	Sig.
Mean Difference				
1.24563	18.317	87	.000	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج spss

يبين الجدول رقم (3) قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (18.317)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية التي بلغت (1.9876) عند درجة حريه (87) و عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى.

2.2.4.4 المحور الثاني

وخصص لاختبار الفرضية الثانية للبحث ومفادها " هناك مقومات أساسية يتطلب توفرها كي تتمكن الشركات العاملة في مدينة أربيل من تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، وذلك عند مستوى دلالة احصائية (0.05)"، وكما في الجدول رقم (4) أدناه.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور (3.88) وهو أكبر من (3) ويقع بين (3-4)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.49-0.65) وللمحور ككل بلغ (0.58) مما يدل على اتفاق آراء عينة البحث حول فقرات المحور الثاني، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل اختلاف الفقرات تراوح بين (13% - 17%) وللمحور ككل بلغ (15%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة (t) وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (5).

جدول رقم 6: تحليل فقرات المحور الثالث

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	قلة خبرة الإدارة المالية ومعدّي القوائم المالية بالمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	4.07	0.80	0.20
2	صعوبة تطبيق بعض الإجراءات الخاصة بالمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	4.10	0.73	0.18
3	عدم وجود الرغبة لدى الإدارة العليا لتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	4.05	0.74	0.18
4	تكاليف تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي ربما تتجاوز المنافع المتوقع الحصول عليها.	4.17	0.73	0.18
5	قلة أو ندرة الدورات التدريبية حول تطبيق وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل عام والمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي بشكل خاص.	4.41	0.56	0.13
6	الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير والدول التي تطبقها، يعتبر أحد أبرز المعوقات لتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	4.28	0.74	0.17
7	عدم وجود خلفية نظرية لدى المعنيين بتطبيق المعيار- فيما يخص المعايير الدولية للإبلاغ المالي عموماً، والمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي بشكل خاص، بسبب ضعف المناهج التعليمية في مجال المعايير الدولية.	4.18	0.65	0.16
8	فكرة عدم حاجة الشركات العاملة في مدينة أربيل للمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، لأن أغلب الشركات العاملة في الإقليم هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ولهذه النوع من الشركات معايير خاصة بها.	4.33	0.60	0.14
9	عدم وجود تخطيط سليم ومتابعة مستمرة من قبل الجهات المعنية في الإقليم بتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	4.22	0.70	0.17
10	خصوصية أعمال المنشأة والمحافظة على سرية المعلومات يعيق من تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.	4.08	0.76	0.19
11	التحديثات للبرامج المحاسبية المطبقة في الشركات لا تتناسب مع التحديثات الواردة في المعايير الدولية للإبلاغ المالي.	4.31	0.84	0.19
12	ضعف المعرفة المحاسبية في مجال المعايير الدولية وخاصة المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي وأهمية تطبيق هذه المعايير لدى أصحاب المصالح.	3.88	0.83	0.21
		4.17	0.72	0.17

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لكل فقرة من الفقرات كان أكبر من (3)، وأن الوسط الحسابي للمحور (4.17) وهو أكبر من (3) ويقع بين (3-5)، أما الانحراف المعياري لفقرات المحور فقد تراوح بين (0.56- 0.84) وللمحور ككل بلغ (0.72) مما يدل على اتفاق آراء عينة البحث حول فقرات المحور الثالث، كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل اختلاف الفقرات تراوح بين (13% -

21%) وللمحور ككل بلغ (17%) مما يدل على قبول جيد للفرضية، وللتأكد من

معنوية الوسط الحسابي نختبر قيمة (t) وكما سيتم توضيحه في الجدول رقم (7)

جدول رقم 7: اختبار T-Test للمحور الثالث

One-Sample Test				
Test Value = 3				
	T	Df	(2-tailed)	Sig.
Mean Difference	23.613	87	.000	1.17235

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برامج spss

يبين الجدول رقم (7) قيمة (t) المحسوبة حيث بلغت (23.613) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية التي بلغت (1.9876) عند درجة حريه (87) و عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) وقد بلغت مستوى الدلالة لهذه الفرضية (0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة الاحصائية، ومن ثم فإن هذا يؤدي إلى قبول الفرضية الثالثة.

5. المبحث الثالث

1.5 الاستنتاجات والتوصيات

1.1.5 الاستنتاجات

تمثل أهم استنتاجات البحث في الآتي:

- إن ما تمتاز به المعايير الدولية للإبلاغ المالي تتفوق بكثير على المعايير المحاسبية المحلية، وهذا ما حدا بالمحاسبين في كثير من البلدان إلى تبني هذه المعايير للاستفادة من الخصائص التي تتميز بها، ويعد تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي نقطة البدء في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في المنشآت التي تتحول من المعايير المحاسبية المحلية إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- على الرغم من أن الدعوة إلى تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي - تحديداً (IAS 1) و (IAS 8) في الوقت الحالي - قد جاءت منذ وقت قريب جداً، إلا أن هذه الخطوة تعد جديرة بالاهتمام، وهي مؤشر على سعي الجهات المعنية في تطوير الممارسات المحاسبية في العراق.

- من أهم المقومات الأساسية اللازم توفرها لتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي الآتي:

أ. توفر الخبرات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بشكل عام - والمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي بشكل خاص - لدى الإدارة المالية ومعدّي القوائم المالية.

تدریجی، إلا أنه كان من الأجدر أن يكون البدء بهذه العملية من خلال تطبيق (IFRS 1) فضلاً عن كلٍ من (IAS 1) و (IAS 8) اللذان شملها القرار.

• يمكن تجاوز المعوقات التي تحد من قدرة الشركات على تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي من خلال الآتي:

- أ. إقامة الدورات التدريبية والمؤتمرات العلمية من قبل الجهات المعنية لتوضيح أهمية وكيفية تطبيق المعيار، وما قد يرافق التطبيق من مشاكل أو صعوبات.
- ب. تشجيع الشركات العاملة في مدينة أربيل للتعامل مع الشركات الدولية وبهذه الطريقة تكون الشركات ملزمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومن ضمنها المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.
- ت. اجراء البحوث العلمية في مجال تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي عملياً ليكون دليلاً للشركات المقبلة على تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

6. المصادر

1.6 المصادر العربية

1. أبو نصار، محمد، و حميدات، جمعة، (2020)، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجمع العربي، عمان.
2. خلف، صلاح نوري، وعبد الحسن، عماد، (2016)، " تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS1 دراسة تطبيقية في المصرف المتحد للاستثمار"، المؤتمر العلمي التخصصي الثالث للكلية التقنية الإدارية، بغداد.
3. سابا، ماجد ماهر، (2008)، " مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة، فلسطين.
4. سعاد، بوريسه، (2010-2009)، " أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة /عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة"، رسالة ماجستير، الجزائر.
5. شاشوي، كهينة، (2015-2016)، " إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، جامعة أمجد بوقرة بو مرداس، الجزائر.
6. شرويد، ريتشارد، مارتل، كلارك، و جاك، كاثيري، (2006) نظرية المحاسبة. ترجمة إبراهيم ولد محمد فال وخالد علي كاجيجي، دار المرخ، الرياض.
7. عبد الكريم، شناني، (2009)، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر.
8. القاضي، حسن، والريشاني، سمير، (2012)، نظرية المحاسبة موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية الدولية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

ب. تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية وتعديلها بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.

ت. وجود تشريعات محلية تلزم الشركات لتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.

• من أبرز معوقات تطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي كل من :

- أ. قلة أو ندرة الدورات التدريبية حول تطبيق وتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل عام والمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي بشكل خاص.
- ب. فكرة عدم حاجة الشركات العاملة في مدينة أربيل للمعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي، لأن أغلب الشركات العاملة في الإقليم هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم ولهذه النوع من الشركات معايير خاصة بها.
- ت. الاختلاف في البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير والدول التي تطبقها، يعتبر أحد أبرز المعوقات لتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.

2.1.5 التوصيات

- إن الدعوة إلى تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي في العراق هي خطوة أولى وبحاجة إلى متابعة للتأكد من التطبيق السليم للمعيارين (IAS 1) و (IAS 8)، فضلاً عن متابعة تبني المعايير الأخرى وبشكل خاص المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي كخطوات لاحقة.
- من الضروري أن تقوم الجهات المعنية بتطبيق المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي بتوفير المقومات الأساسية الآتية:
 - أ. مد جسور التعاون وتبادل الخبرات في مجال معايير الإبلاغ المالي الدولية بين الجامعات والجهات المهنية من جهة والشركات من جهة أخرى.
 - ب. إعادة النظر في التشريعات والقوانين والأنظمة المحلية وتعديلها بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي الأول للإبلاغ المالي.
 - ت. على الرغم من أن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية التابع لديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق سبق وأن أصدر قرار تبني معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الشركات وبشكل

9. القاضي، حسن، و حمدان، مأمون، (2008)، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
10. المجري، فاطمة علي مصباح، (2011-2012)، " قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، ليبيا.
11. النور، نصر الدين حامد، (2017)، "معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان"، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
12. لطفي، أمين السيد أحمد، (2003)، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
13. هادي، أحمد محمدي، "امكانية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية-دراسة استطلاعية مقارنة"، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (21)، بغداد.

2.6 المصادر الأجنبية

1. DoPonio, Theresa , (2015), "A Comprehensive Examination of IFRS 1: An Exploratory Study of Canadian Early Adopters", International Business Research, Vol. (8), No. (7).
2. Duarte, Ana Maria da ,& Amaral, Irina Saur, (2015), "IFRS Adoption and Accounting Quality", Journal of Business & Economic Policy, Vol. (2), No. (2), June.
3. Jeny, Anne, & Jeanjean, Thomas, (2008), "Accounting choices under IFRS1: Analysis and determinant", 31st European Accounting Annual Congress, Rotterdam, Netherhands.
4. Obert, Robert, (2013), " Pratique des normes IFRS Normes IFRS et US GAAP, 5TH ed., Dunod,
5. IASB, (2017), IFRS Foundation - 2017 IFRS Standards (Red Book), Part A.
6. EY, (2018), IFRS Core Tools, EYGM Limited, UK.
7. Madeline, Trimble, (2017) , The Historical and Current Status of IFRS Adoption around the World.

3.6 المواقع الإلكترونية

1. <https://www.iasplus.com/en/standards>
2. <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs1>

7. هوامش

- ¹ يقصد بها المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- ² (IFRIC) حلت محل (SIC) في عام 2002 (IASB, 2017:15).
- ³ صدر " الاطار المفاهيمي للإبلاغ المالي" بشكله النهائي في عام 2018.
- ⁴ عند تحديد المقومات تم الاستناد على الدراسات السابقة التي تم عرضها في فقرة الدراسات السابقة في البحث، فضلاً عن دراسات سابقة أخرى اطلع عليها الباحثون ولكن لم يرد ذكرها في البحث تجنباً للإطالة.
- ⁵ عند تحديد المعوقات تم الاستناد على الدراسات السابقة التي تم عرضها في فقرة الدراسات السابقة في البحث، فضلاً عن دراسات سابقة أخرى اطلع عليها الباحثون ولكن لم يرد ذكرها في البحث تجنباً للإطالة.